نظام الحسبة وسياسة التسعير وأثرهما في تنظيم الأمن الغذائي في الدولة العثمانية

The Role of the Hisbah system and Pricing Policies in Regulating Food Security in the Ottoman state

د. أمينة مولوة *[1]،

[1] جامعة يحي فارس – المدية، mouloua.amina@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 08 /05/ 2026 **تاريخ القبول:** اليوم /الشهر/السنة **تاريخ النشر:** 10/ 07/ 2026

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الذي لعبته مؤسسة الحسبة ونظام التسعير في تحقيق الأمن والاستقرار الغذائي في الدولة العثمانية، فقد اعتمدت الدولة نظام الحسبة كغيرها من الدول الإسلامية، واهتم به سلاطين آل عثمان والنخبة الحاكمة. وتولى المحتسب مهمة مراقبة الأسواق، وضبط جودة السلع الغذائية، ومنع الغش والاحتكار.

إلى جانب ذلك، انتهجت الدولة سياسة تسعير قائمة على تحديد أسعار عادلة للمواد الأساسية بما يحقق التوازن بين المنتجين والمستهلكين، وقد أسهم هذا التكامل بين الرقابة الأخلاقية والتنظيم الاقتصادي في الحد من تقلبات الأسعار. كما ساعد على ضمان استمرارية تموين الأسواق بالمواد الغذائية. وبفضل ذلك تحقق قدر من الاستقرار في التموين الغذائي، مما ساهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي. ويبرز هذا الدور بشكل خاص خلال فترات الأزمات كالمجاعات والأوبئة التي شهدتها الولايات العثمانية.

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية؛ الأمن الغذائي؛ الحسبة؛ التسعير؛ المحتسب.

Abstract:

This study examines the significant role of the hisbah institution and the pricing system in ensuring Food security and stability in the Ottoman state. The state adopted the hisbah system, entrusting the Muhtasib with supervising markets, maintaining Food quality, and preventing fraud and monopolies.

At the same time, it implemented pricing policies to set fair prices for essential goods, balancing the interests of producers and consumers. This integration between moral oversight and economic regulation helped reduce price fluctuations and ensure a steady supply of food.

As a result, food provision remained stable, contributing to social order, especially during times of crisis such as famines and epidemics.

Keywords: Ottoman state; Food Security; the Hisbah; Pricing; the Muhtasib.

المؤلف المرسل : أمينة مولوة، **الايميل** : mouloua.amina@univ-medea.dz

1. مقدمة :

شكلت إدارة الغذاء وضمان توفره للسكان أحد أبرز التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية، خصوصا في ظل التوسع الجغرافي والتنوع السكاني والاقتصادي للمجتمع العثماني. وللتعامل مع هذه التحديات اعتمدت الدولة على نظام الحسبة، الذي لم يقتصر دوره على الرقابة الدينية والأخلاقية فحسب، بل امتد تأثيره ليشمل تنظيم الأسواق ومراقبة الأسعار وضمان جودة السلع الغذائية، مما يعكس ارتباطه المباشر بمفهوم الأمن الغذائي آنذاك.

زيادة على ذلك؛ ساهمت سياسة التسعير في ضمان استقرار أسعار المواد الأساسية ومنع المضاربات، مما حافظ على انتظام تموين الأسواق. كما حدت من الاحتكار والتلاعب، فوفرت السلع الغذائية بشكل عادل لمختلف فئات المجتمع، وقد انعكس ذلك مباشرة على تعزيز القدرة الشرائية، خاصة للفئات الهشة، وبذلك شكلت أداة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي وضمان استمراريته.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام الحسبة في تنظيم الأسواق الغذائية ومراقبة جودة السلع، وتحليل سياسات التسعير في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية، مع تقييم مدى تأثير هذه السياسات على الأمن الغذائي واستقرار الأسواق المحلية.

وانطلاقا مما سبق ذكره؛ تبحث إشكالية الموضوع في مدى إسهام نظام الحسبة وسياسة التسعير في تنظيم الأمن الغذائي في الدولة العثمانية، وما هي الآليات والوسائل التي اعتمدتها الدولة لتحقيق ذلك؟

وقد استندت هذه الإشكالية على مجموعة من الفرضيات وهي:

– أن نظام الحسبة لم يكن مجرد أداة دينية أو أخلاقية، بل كان هيكل إداري فعال لضبط الأسواق وضمان سلامة وجودة الغذاء في المجتمع العثماني.

– أن سياسة التسعير التي اعتمدتها السلطة العثمانية كانت وسيلة لضمان توازن السوق وحماية المستهلكين من تقلبات الأسعار والاحتكار .

– أن تكامل دور الحسبة مع سياسة التسعير ساهم بشكل ملموس في تحقيق استقرار الأمن الغذائي في المدن والمناطق الريفية في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تم تقسيم البحث إلى ما يلي: مقدمة ضمت تعريفا بالموضوع، اتبعت بثلاث عناصر رئيسية، جاء في أولها ضبط مفهوم الأمن الغذائي في سياقه العام، ثم التطرق إلى تطور نظام الحسبة في الدولة العثمانية ودوره في تنظيم التموين وضمان استقرار الأسواق، في حين عالج العنصر الثالث سياسة التسعير وأثرها في الحفاظ على الأمن الغذائي، وأخيرا خاتمة عرضت أهم النتائج في ضوء مختلف الدراسات التي تناولت الموضوع.

2. مفهوم الأمن الغذائي:

يعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوما واسعا ومتشعبا، يحظى بأهمية كبيرة؛ إذ يتكون لغويا من مصطلحين مترابطين هما: الأمن والغذاء، ويدل مصطلح الأمن على الطمأنينة وانتفاء الخوف، في حين يشير الغذاء إلى ما يضمن نمو جسم الإنسان واستمراره من طعام وشراب كما أنه يحتوي على العناصر الضرورية، وعليه يمكن تعريفه بأنه ضمان توفر المواد الغذائية بالكميات الكافية بما يحقق الاستقرار والاطمئنان[1].

وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة (Food and Agriculture Organization) FAO مفهوما للأمن الغذائي يتسم بالشمول والمرونة؛ إذ تم ربطه بتوفير تغذية كافية تضمن حياة صحية مع مراعاة التفضيلات الغذائية للأفراد، ويتحقق ذلك عندما تتوفر لجميع الناس – في كل الأوقات – الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف وآمن يلبي احتياجاتهم، كما يشير المفهوم إلى ضرورة توافر الغذاء بكميات مناسبة وجودة جيدة، سواء من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، إلى جانب ضمان قدرة الأفراد على الوصول إليه من خلال الموارد والحقوق التي تكفل ذلك[2].

3. نظام الحسبة ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الدولة العثمانية:

3. 1. التطور التاريخي لمؤسسة الحسبة وآلية عملها في الدولة العثمانية:

تعد الحسبة وظيفة دينية في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يراقب فيها المكلف بالأسواق ويكشف المنكرات ويوجه الناس نحو المصالح العامة، بمساعدة أعوانه[3]. ويعرفها أبي الحسن الماوردي (972-1058م) في كتابه الأحكام السلطانية بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا أظهر فعله[4]، لقوله تعالى – في الآية 104 من سورة آل عمران – **(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون**

بٱلمعروف وينهون عن ٱلمنكر وأولئك هم ٱلمفلحون). وقد نشأت مؤسسة الحسبة منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام، بغرض الإشراف على الأسواق وتوجيه التجار ومنع الغش، لذلك تم تعيين المحتسبين لمراقبة الأسواق وضبط الموازين[5].

وفي نفس السياق؛ سعى الخلفاء الراشدين من بعده على حث الناس على اتباع الطريق المستقيم ومنع الاحتيال في المعاملات، كما حذروا التجار من رفع الأسعار والتلاعب في المعاملات التجارية[6]، وفي نفس السياق أولى الأمويون الحسبة اهتماما كبيرا، فشددوا الرقابة على الأسواق ومتابعة المعاملات، لضمان الالتزام بالكيل والوزن والأسعار[7]. فضلا عن ذلك عمل الخلفاء العباسيون على تطوير الحسبة عبر توجيه المحتسب لتنظيم الأسواق طبقا للشريعة، ومكافحة المخالفات والاحتكار، توظيف خبراء تجاريين، ضبط الأوزان والمقاييس، ونقل الأسواق إلى مناطق مخصصة بعيدا عن المساكن والمكاتب لتحسين التنظيم والكفاءة[8]، كما برزت الحسبة في الأندلس واستمر تأثيرها لاحقا، وتوسعت سلطاتها في الفاطميين والأيوبيين، واعتبرت في المماليك وظيفة دينية مهمة، بينما في السلاجقة كان لكل مدينة محتسب يشرف على النقابات والأسواق والأمن العام[9].

وفي الدولة العثمانية كانت مؤسسة الحسبة حاضرة في جميع الإيالات؛ حيث لم تخل أي مدينة من وجودها[10]، وبلغت أوجها مع تبني الإدارة المركزية الصارمة، لتصبح أداة أساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها شكلت آلية رقابة اجتماعية نشطة لضمان عدم السكوت عن الأفعال غير الأخلاقية، وتشير بعض الدراسات بأن مصطلح **حسبة** لم يرد في سجلات الإدارة العثمانية ووثائقها، بل وجد بدلا منه **احتساب** وهو مصطلح رسمي استخدم في العاصمة والإيالات على حد سواء، ومعناه جباية المكوس والضرائب المفروضة على كل من التجار وأرباب الحرف وعلى بعض الواردات[11].

أضف إلى ذلك؛ أنه لا توجد معلومات دقيقة حول متى وأين تم تعيين الأشخاص المكلفين بهذه المهام، فهناك من يعيدها إلى عهد عثمان غازي (1299- 1326م) بينما أشار أوليا جلبي (1611-1682م) إلى أنه بعد فتح القسطنطينية تم تعيين المحتسبين من رجال الإدارة وتكليفهم بالحفاظ على النظام الاقتصادي والاجتماعي في المدينة، وفي عهد السلطان بايزيد الثاني (1481- 1512م) صدرت قوانين

الحسبة بين عامي 1502 و1507م، متضمنة أكثر من 100 مادة تستهدف مدن إسطنبول، بورصة وأدرنة، وقد وضعت هذه القوانين معايير لجودة المنتجات وأسعارها، ومنحت المحتسب صلاحية فرض العقوبات عند مخالفتها[12].

مع تراجع الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 16م، ضعف النظام المركزي وتقلص دور الأوقاف، وبرزت الحاجة إلى تنظيم إداري جديد متأثر بالنموذج الأوروبي، وقد انعكس ذلك على مؤسسة الحسبة التي شهدت تراجعا منذ القرن 18م، ثم تسارعت التحولات في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م)؛ إذ أعيد تنظيمها بعد إلغاء الإنكشارية، فمنح رئيسها لقب وزير سنة 1826م، ثم ألحقت بنظارة الضبطية عام 1850م، قبل أن تلغى نهائيا سنة 1854م. ليأتي تنظيم بلدية إسطنبول تقليدا للنموذج البلدي الغربي، غير أنه ظل ناقصا؛ إذ نقلت صلاحيات القضاة إلى هيئة جديدة لم تستطع تلبية الحاجات الأساسية، فتم إنشاء الدائرة السادسة للبلدية سنة 1857م لدعمها. ورغم الإصلاحات اللاحقة، ومنها قانون 1910م، بقي النظام البلدي دون المستوى المطلوب، بما يعكس التأثر بالغرب وضعف الثقة في القدرات الذاتية[13]. ومع تراجع مؤسسة الحسبة في عهد الجمهورية التركية الحديثة، استمرت بعض وظائفها في إطار مؤسسات مدنية ذات طابع علماني، تمثلت في الإشراف على شؤون المساجد، وتقديم المساعدات الاجتماعية، وتنظيم بعض الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن سن تشريعات تهدف إلى حماية النظام العام وصون حقوق المواطنين[14].

2.3. المحتسب ومهامه ودوره في الدولة العثمانية:

تمتع المحتسب بمكانة مرموقة في الدولة العثمانية؛ إذ كان مرتبطا بالنخبة الحاكمة، ولا سيما القاضي والصدر الأعظم، وعرف بألقاب مثل آغا الاحتساب وأمين الاحتساب، وكان يعين في المدن التي يوجد بها القاضي وقد تم تعيين أكثر من محتسب في المدن الكبرى مثل العاصمة إسطنبول تبعا للحاجة، كما كان يعمل في الغالب تحت سلطة القاضي، مع تمتعه بصلاحية الفصل في القضايا البسيطة وإحالة القضايا الأكثر تعقيدا إليه، ومع تزايد الأعباء القضائية أسندت إليه بعض المهام الإدارية والقضائية، مما أسهم في تعزيز وتطوير مؤسسة الحسبة[15]. واستنادا إلى القوانين المنظمة لتعيين آغا الحسبة في مدينة أدرنة سنة

1479م، يتضح أن المحتسب كان يتولى مجموعة من المسؤوليات المتنوعة، شملت الجوانب الدينية والقضائية، إضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية[16].

ونظرا لأهمية وظيفة المحتسب، وجب اختيار أشخاص يتمتعون بالكفاءة والدراية التامة بالقوانين، والتمتع بالأخلاق الفاضلة، وبسبب المسؤوليات الكبيرة التي كانت تقع على المحتسب وصعوبة المهام التي يقوم بها بمفرده، عينت الدولة مساعدين من مجالات مختلفة للعمل معه يعرفون برجال التفتيش أو Kol Oğlanları قول أوغلانلرى[17]وأبرزهم العارف والأمين والمساعد والرسل الذين يقومون بمساعدته في التفتيش على المحلات وجباية الضرائب والرسوم، ومع تطور الحياة الاقتصادية وازدياد الحاجة زادت أعداد هؤلاء المساعدين الذين يتم اختيارهم من قبل المحتسب نفسه، وكانوا تحت رقابة دائمة للتأكد من أنهم يقومون بمسؤولياتهم بالكامل، وفي حال حدوث تجاوزات أو إساءة استخدام السلطة أو الإهمال أو الظلم يتم عزلهم فورا من مناصبهم ويتم إنهاء خدماتهم[18].

3.3. أهمية نظام الحسبة في تحقيق الأمن الغذائي في الدولة العثمانية:

امتدت مهام مؤسسة الحسبة لتشمل مجالات واسعة من الحياة الاجتماعية، فقد أولت الدولة عناية خاصة بحماية الرعية والنظر في شكاواهم، مما جعل المحتسب مسؤولا عن حفظ النظام داخل المدن كما شملت صلاحياته تنظيم الحركة داخل الأحياء، والإشراف على علاقة المعلمين بالطلاب، ورعاية الأيتام وصيانة الشوارع، وتطبيق العقوبات على المخالفين، ومراقبة ملابس الرعية وفق الطبقة والدين، ما ساعد على ضبط الأسعار. وقد نصت مواد قانون حسبة آغا على تنظيم إقامة العزاب وتسجيل بياناتهم ومراقبة الأماكن العامة والأسواق[19].

وبذلك يتضح كيف ساهمت مؤسسة الحسبة في ضمان الأمن الغذائي والاجتماعي، وذلك عبر تنظيم الأسواق والموارد وحماية مصالح السكان، وجعلتها جسرا بين السلطة القضائية والأمنية لتنظيم الحياة العامة بفاعلية، بحيث كانت مهام المحتسب القضائية في الدولة العثمانية تشمل العقوبات البدنية، السجن، الغرامات المالية، والنفي عند الضرورة، مع ميل المحتسبين في إسطنبول إلى استخدام أساليب ردعية بديلة مثل فضح الغشاشين في الأسواق أو الجلد العلني لتصحيح السلوك وردع الآخرين. وقد ساعدت هذه

الإجراءات على ضمان استقرار السوق ومنع الغش في المنتجات والسلع الغذائية، مما أسهم بشكل مباشر في حماية الأمن الغذائي وضمان جودة السلع للمستهلكين[20].

4. سياسة التسعير وأثره في الأمن الغذائي في الدولة العثمانية:

1.4. مفهوم نظام التسعير:

التسعير في **اللغة** تقدير السعر. و**اصطلاحا** تقدير السلطان أو نائبه للناس سعرا وإجبارهم على التبايع بما قدره، ويعني أيضا: الحد الأقصى من القيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع[21]. وفي التعريفات الحديثة يمكن القول بأن التسعير هو القيمة أو المبلغ الذي يدفعه المشتري مقابل الحصول على سلعة أو خدمة وما توفره من منافع وفوائد، ويعد تعبيرا عن قيمة التبادل في السوق أو كمية النقود اللازمة لاقتناء منتج أو مجموعة خدمات مرتبطة به، ومنه يمكن القول أن التسعير هو القيمة المالية أو النقدية التي يضعها البائع للسلعة أو الخدمة بالتوافق مع إمكانات الشراء لدى المشترين[22].

2.4. تطبيق نظام التسعير في الدولة العثمانية:

اعتمدت الدولة العثمانية نظام التسعير أو النرخ Narh انسجاما مع مبدأ الإعاشة – والنرخ كلمة فارسية الأصل تعني السعر أو القيمة – ويمكن القول بأن هذا النظام يقوم على تدخل الدولة لتحديد سقف أعلى للأسعار يضمن عدم تجاوز الربح حدودا معينة تفوق كلفة السلع. وقد شمل تطبيقه مختلف المواد، من الألبسة الجاهزة إلى السلع الاستهلاكية والمواد الخام مثل الجلود، بهدف ضبط استقرار الأسعار في السوق. وكانت عملية التسعير تتم أحيانا من طرف القاضي وأحيانا أخرى من قبل السلطان أو الصدر الأعظم، في حين يتولى المحتسب مراقبة التزام الأسواق بالأسعار المحددة، وغالبا تم اللجوء إلى هذا النظام بشكل موسمي، خصوصا في فترات الأزمات الاقتصادية والنقدية، بما يضمن استقرار السوق وحماية القدرة الشرائية لكافة الفئات الاجتماعية[23].

جرى تحديد وتسجيل أسعار السلع الأساسية بمقتضى القوانين في لوائح تفصيلية تعلن دوريا؛ حيث يقوم القاضي بالاحتفاظ بنسخة منها في سجلات المحكمة، ويرسل أخرى إلى قلم المحاسبة في العاصمة ثم تدرج ضمن قوانين الاحتساب الخاصة بكل ولاية، ثم يقوم عدد من المنادين بإعلانها في السوق على مسمع من التجار والرعية، وذلك لضمان العدالة بين الباعة والمستهلكين[24].

وحري بنا القول أن القوانين العثمانية حددت نسبة الربح بين 15% - 10% وتصل إلى 20% لبعض السلع التي تتطلب جهدا أكبر، وهذه العملية عرفت في التاريخ العثماني ب **جاشنى توتمق** بمعنى **ضبط المذاق**، وكانت تجرى في ثلاث مناسبات، وهي كلما تولى سلطان جديد العرش باعتبارها وظيفة إخبارية أكثر منها إعادة النظر في الأسعار، وكذلك في أيام الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول وفترات الحروب وغيرها، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على العملة بحيث يتم تحديد السعر على ضوء العملة الجارية، ولا يفوتنا السياسة الخاطئة التي ينتهجها رجال الدولة[25]. وقد أولى العثمانيون نظام التسعير أهمية بالغة بهدف توفير عوامل الرفاه للرعية، وقد عني السلطان شخصيا به فكان يأمر الصدر الأعظم يخرج للرقابة على الأسواق، كما جرت عملية تقرير الأسعار عن طريق كبار الحرفيين والتجار وفي حضور القاضي والمحتسب[26].

وتجدر الإشارة بأن؛ القوانين نصت على معاقبة المخالفين لعملية التسعير بقرارات تعزيرية يحددها القاضي. ومما جاء فيه ما يلي:"... **ويبيع البقال والعطار وبائع الطاقية العشر بأحد عشر، فلا يزيدوا عليه، وإن باعوا بزيادة فليمسكهم المحتسب وليؤدبهم، ولكن ليكن في هذا الباب وغيره قرار القاضي** ..."، وقد تشمل الغرامة أو المنع من التجارة، ولضمان الالتزام بهذه التنظيمات، كانت الدولة تفرض رقابة صارمة ومستمرة على الأسواق؛ حيث يجري المحتسب ورجال التفتيش جولات يومية منتظمة داخل الأسواق والخانات لمراقبة الأسعار، وأحيانا كان الصدر الأعظم وقاضي إسطنبول يشرفان على التفتيش مباشرة لمعاقبة المخالفين[27].

لقد حافظ نظام التسعير في الدولة العثمانية على وجوده حتى أواسط القرن 19م، حينما قامت الدولة العثمانية بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الغربية التي نصت على تحرير السوق العثمانية من قيود التسعير، كما أصدرت الدولة مراسيم تشريعية تصب في نفس الاتجاه، وسرعان ما أخذت أهمية هذا النظام في ضبط الأسواق تتراجع، حتى تم إلغاؤه سنة 1825م فيما عدا تسعير المواد الغذائية الضرورية كالخبز واللحوم[28].

3.4. أثر نظام التسعير في تحقيق الأمن الغذائي في الدولة العثمانية:

هدفت سياسة التسعير إلى الحد من الاحتكار وتقليص الأرباح المفرطة، مع السعي إلى رفع مستوى الإنتاج بما يقترب من شروط المنافسة العادلة، وقد تميز نظام النرخ بمرونة نسبية، إذ كانت الأسعار قابلة للتعديل وفق تغيرات العرض خاصة في المنتجات الزراعية، كما كانت تراجع بشكل موسمي لمواكبة ارتفاع الطلب في فترات معينة مثل شهر رمضان، وقد كان المحتسب يقدم قائمة شهرية بالأسعار إلى القاضي، حيث تعدل تبعا لتغيرات السوق الناتجة عن صدمات العرض كالحروب والحصار والجفاف واضطرابات النقل؛ فتنخفض الأسعار عند وفرة السلع وترتفع عند ندرتها، هذا وقد كان لتراجع قيمة العملة أثر مباشر في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولم تكن هذه التعديلات موحدة، بل كانت تطبق بشكل انتقائي وفقا لثبوت تغير التكاليف[29].

وقد توافقت إدارة الأسواق في الدولة العثمانية مع النماذج الإسلامية السابقة، إذ استندت إلى منظومة رقابية متكاملة جمعت بين الإشراف الرسمي والرقابة المهنية الذاتية. فقد تولى القاضي والمحتسب مهمة مراقبة النشاط التجاري والإشراف على حسن سير المعاملات داخل الأسواق، من خلال متابعة التزام التجار بالقوانين المنظمة للبيع والشراء، والتأكد من احترام معايير العدالة في التسعير ومنع مختلف أشكال الغش والاحتكار، كما ساهمت روابط الفتوة والأخية في تعزيز الانضباط داخل السوق، إلى جانب تطبيق معايير للجودة ومحاسبة المخالفين، وأحيانا مشاركة السلطان في التفقد، كما شجعت هذه المنظومة الإنتاج المحلي وتوفير السلع واستقرار الأسعار، بما يضمن انتظام التموين وحماية مصالح المجتمع.

وكان الهدف من سياسة التسعير ضمان استقرار الأسعار كركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، مع مرونة الأسعار لتغير ظروف العرض مع منع الزيادات المفرطة الناتجة عن المنافسة غير الكاملة، وقد شملت الرقابة الصارمة على الأسواق متابعة التجار، نقلهم عند الحاجة ومنع التهرب الضريبي والممارسات غير المشروعة كالبيع بأسعار منخفضة عمدا أو الإغراق، لضمان تدفق المواد الغذائية من الريف إلى المدن، هذا وقد فرضت قيود على تصدير المواد الغذائية الحساسة وحظر استيراد السلع المحرمة، لتعزيز الأمن الغذائي وحماية الإمدادات الأساسية[30].

5. الخاتمة:

ويتضح مما سبق ذكره أن نظام الحسبة في الدولة العثمانية اضطلع بدور رقابي شامل على الأسواق والحياة العامة، وذلك من خلال متابعة النشاط التجاري ومنع الغش، وضبط جودة السلع والإشراف على مدى التزام التجار بالقوانين، بما أسهم في تنظيم توزيع المواد الأساسية، وضمان وصولها إلى مختلف فئات المجتمع في ظروف عادلة.

وفي السياق نفسه، شكلت سياسة التسعير أداة تنظيمية اقتصادية تقوم على تحديد سقف للأسعار بهدف الحد من الاحتكار والمضاربات، مع مراعاة تقلبات العرض والطلب، خاصة خلال فترات الأزمات، ولعل أهمها الحروب والكوارث الطبيعية ومختلف الجوائح التي عصفت بالدولة العثمانية، وقد كانت تطبق بصورة موسمية أو انتقائية وفق الحاجة، من خلال تدخل القاضي أو الصدر الأعظم أو حتى السلطان نفسه، مع قيام المحتسب بمراقبة التزام الأسواق بالأسعار المحددة مما أسهم في استقرار الأسعار وضمان توفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة. وبذلك أسهم كل من نظام الحسبة وسياسة التسعير بشكل تكاملي في دعم انتظام التموين وحماية الإمدادات الأساسية، مما جعلهما عنصرين أساسيين في ترسيخ الاستقرار المعيشي وضمان توازن السوق، ما كان له أثر عميق في تحقيق الأمن الغذائي في مختلف أرجاء الدولة العثمانية.

6. الهوامش:

[1]– راضي عبد المجيد الطراونة، ماوية أسامة المفتي، "**دور الإرشاد الزراعي في دعم سياسات الأمن الغذائي بمحافظة العاصمة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية**"، Assiut Journal of Agricultural Sciences، مج: 56، ع: 03، 2025م، ص 359.

[2] – نفسه.

[3]– صادق فيحان عزوز، "**الحسبة في الدول العربية الإسلامية**"، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، ع: 02، 2009م، ص 173.

[4] – أبي الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية في الولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط01، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/ 1989م، ص 315.

[5]- Yüksel Demirkaya, "**Osmanlı Devletinde Belediye (Hisbe) Teşkilatı**", Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi, 2011, s305.

[6] - Haleema Sadia, Sajjad Ahmed, "**The Development of Institution of Ḥisbah and its Role in the Administration of Markets in Islamic Civilizations**", Al Basirah, Vol :9, Issue: 1, 2020, p81.

[7]– حمدان عبد المجيد الكبيسي، **أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية**، ط01، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م، ص ص 12–13.

[8] - Haleema Sadia, Sajjad Ahmed, op.cit, p82.

[9] - Demirkaya, a.g.e, s306.

[10]– محمد أحمد عبابنة، "**مؤسسة الحسبة في الدولة العثمانية ودورها في ضبط الأسواق 699– 973هـ/ 1300– 1566م**"، مؤتة للبحوث والدراسات، مج : 31، ع : 06، 2016م، ص 88.

[11]– محمد عمر عبد العزيز عمر، "**المحتسب في مصر العثمانية (1517– 1798م)**"، مجلة كلية الآداب، مج : 14، ع : 01، 2006م، ص 08.

[12] - Ömer Faruk Habergetiren, İshak Yalniz, "**Osmanlı Devleti'nde Hisbe Teşkilatı**", Sosyal ve Beşeri Bilimler Dergisi, Cilt : 05, Sayı : 02, 2021, s287.

[13] - Demirkaya, a.g.e, ss308- 309.

[14]- Hamza Ateş, **A pioneering institution for ombudsman : hisbah**. Ombudsman Akademik, 6(48), 2017, p38.

[15]- Demirkaya, a.g.e, ss308- 307.

[16] - Faruk Habergetiren, Yalniz, a.g.e. s 298.

[17]– عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط01، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م، ص 208.

[18]- Demirkaya, a.g.e, s308.

[19] - Faruk Habergetiren, Yalniz, a.g.e. s 290-291.

[20] - Faruk Habergetiren, Yalniz, a.g.e. s292.

[21]– معاذ محمد عبد القادر عابدين، **التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974–1342هـ/ 1566– 1924م)** ، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2017م، ص 287.

[22]– محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمود زامل، **سياسات التسعير الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 15.

[23]– عبد الرحمن أيمن خير، "**عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية مع بيان دور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية العثمانية في تمويل الأفراد والمؤسسات**"، International Journal of Al-Turath In Islamic، مج : 01، ع : 02، 2020م، ص ص 10- 11.

[24]– عابدين، المرجع السابق، ص 287.

[25]– بنحادة، المرجع السابق، ص 206.

[26]– أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر : صالح سعداوي صالح، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص 672.

[27]– عبابنة، المرجع السابق، ص 180.

[28]– عابدين، المرجع السابق، ص 288.

[29]– Orhan Oguz, "**An Historical Approach to Islamic Pricing Policy : A Research on the Ottoman Price System and its Application**", JKAU : Islamic Econ, 03, 1991, pp 68-69.

[30] -Oguz, op.cit, p 71-73.

7. قائمة المراجع:

- أوغلى أكمل الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي صالح، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.
- بنحادة عبد الرحيم، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط01، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م.
- خير عبد الرحمن أيمن، "**عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية مع بيان دور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية العثمانية في تمويل الأفراد والمؤسسات**"، International Journal of Al-Turath In Islamic، مج: 01، ع: 02، 2020م.
- الطراونة راضي عبد المجيد، المفتي ماوية أسامة، "**دور الإرشاد الزراعي في دعم سياسات الأمن الغذائي بمحافظة العاصمة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية**"، Assiut Journal of Agricultural Sciences، مج: 56، ع: 03، 2025م.
- عابدين معاذ محمد عبد القادر، **التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (974-1342هـ/ 1566-1924م)**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2017م.
- عبابنة محمد أحمد، "**مؤسسة الحسبة في الدولة العثمانية ودورها في ضبط الأسواق 699- 973هـ/ 1300- 1566م**"، مؤتة للبحوث والدراسات، مج: 31، ع: 06، 2016م.
- عزوز صادق فيحان، "**الحسبة في الدول العربية الإسلامية**"، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، ع: 02، 2009م.
- الكبيسي حمدان عبد المجيد، **أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية**، ط01، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.
- الماوردي أبي الحسن، **الأحكام السلطانية في الولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط01، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، 1409هـ/ 1989م.
- محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمود زامل، **سياسات التسعير الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- محمد عمر عبد العزيز عمر، "**المحتسب في مصر العثمانية (1517– 1798م)**"، مجلة كلية الآداب، مج: 14، ع: 01، 2006م.
- Habergetiren Ömer Faruk, Yalniz İshak, "**Osmanlı Devleti'nde Hisbe Teşkilatı**", Sosyal ve Beşeri Bilimler Dergisi, Cilt : 05, Sayı : 02, 2021.
- Haleema Sadia, Sajjad Ahmed, "**The Development of Institution of Ḥisbah and its Role in the Administration of Markets in Islamic Civilizations",** Al Basirah, Vol :9, Issue: 1, 2020.
- Hamza Ateş, **A pioneering institution for ombudsman : hisbah**. Ombudsman Akademik, 6(48), 2017.
- Orhan Oguz, "**An Historical Approach to Islamic Pricing Policy : A Research on the Ottoman Price System and its Application**", JKAU : Islamic Econ, 03, 1991.
- Yüksel Demirkaya, "**Osmanlı Devletinde Belediye (Hisbe) Teşkilatı**", Sosyal Siyaset Konferansları Dergisi, 2011.